نسبة القول برأي الخوارج إلى التابعي عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه

عرض ودراسة

دكتور/ حسان بن إبراهيم بن عبد الرحمن الرديعان
أستاذ مساعد –في مسار العقيدة
بقسم الثقافة الإسلامية بجامعة حائل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ؛ نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن مقام التابعين مقامٌ عظيم في هذه الأمة، وحقبة مباركة خيِّرة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث (خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) [1]. وفضل هذه الطبقة على أمة محمد فضل عظيم، إذ هم حملة هذا الدين عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونَقَلَتُهُ إلينا. لاسيما الذين أكثروا من الرواية عن الصحابة والملازمة لهم. فحِفْظُ مقامهم ومعرفةُ فضائلهم والإجابة عما قيل فيهم –مما ليس فيهم– من حقهم على من عرف فضلهم ممن أتى بعدهم.

ومن هؤلاء التابعين الأجلاء عكرمة مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنه، الإمام الكبير، العالم بعلم حبر الأمة وترجمانها. فقد رُمي هذا الإمام بقول الخوارج؛ وأنه قال بقول نجدة بن عامر وقيل بقول الصفرية وقيل الأباضية وقيل البيهسية من الخوارج. وقد نفى ذلك عن عكرمة رحمه الله عدد من أهل العلم، وصنّف في الدفاع عنه ابن جرير الطبري والمروزي وابن عبد البر والمنذري وغيرهم.

وفي هذا البحث أسعى إلى التحقق من صحة هذه النِّسبة، وبيان منشأها، والإجابة عنها ومردِّها إلى الرأي الصحيح المبذول في هذا البحث الذي أسأل الله أن ينفع به ويكتب قبوله والتوفيق فيه. والحمد لله رب العالمين .

---

(١) **متفق عليه** من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه .

موضوع البحث:

الموضوع الذي يتناوله هذا البحث هو دراسة الأقوال التي نَسبَتْ رأي الخوارج إلى عكرمة، وبيان صحتها من ضعفها، وأقوال العلماء الذين نفوا عنه هذا الرأي.

أسئلة البحث:

ما هي صحة نسبة القول بقول الخوارج إلى عكرمة؟ وهل الروايات الواردة دون إسناد محمولة على الصحة أم الضعف؟ وإذا صحّ عنه ذلك فإلى أي فرقة من فرق الخوارج نُسب إليها؟ وما هي المقالات التي قالها حتى يُنسب له ذلك ؟ وكيف نجمع بين من نفى عنه ذلك مع ما نُسب إليه لو صح؟.

مشكلة البحث:

تقع مشكلة البحث في نسبة رأي الخوارج إلى عكرمة هو في شهرة هذا الرأي عند من ترجم لعكرمة، وأكثر هذه الروايات جاءت بلا سند.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث والتحقيق في هذه المسألة من أهمية هذه النِّسبة إلى عكرمة، حيث لم تخلُ ترجمة لعكرمة –رحمه الله– في الكتب والمصادر إلا ويُنسب له هذا القول. ويُذكر مرة بصيغة الجزم ومرة بصيغة التمريض. وقلّ أن تُذكر ترجمته ويُفصّل القول فيها. لهذا كان من الأهمية بمكان أن تفصّل هذه الشبهة الواردة على رجل في مقام عكرمة في بحث كهذا.

أهداف البحث:

١- جمع الأقوال والآراء في نسبة هذا القول لعكرمة، ودراستها والتحقق من صحة نسبتها لمن قالها.

٢- النظر في أقوال الفريقين – من أثبت ومن نفى– والترجيح بينها.

٣- إبراز هذه المسألة المتعلقة في عقيدة تابعي جليل وتصحيح ما ورد في كتب التراجم عنها.

حدود البحث:

هي الأقوال الواردة في كتب التراجم والتاريخ والفرق وغيرها عن نسبة هذا القول – قول الخوارج– إلى عكرمة وجمع ما قيل في ذلك ، مع الدراسة والتحقيق.

الدراسات السابقة:

لم تُفرَد هذه المسألة ببحث – حسب علمي–. على أن ما اتُّهم به عكرمة رحمه الله قد صَنَّف فيه المتقدمون مصنفات دفاعًا عنه، وهم: ابن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو حاتم بن حبان البستي، وأبو عبد الله بن منده، وابن عدي، وابن عبد البر. غير أنَّ هذه المصنّفات فقدت ولم يصلنا منها شيء، إلا ما ألفه المنذري في جزء أسماه: ذكر حال عكرمة مولى عبد الله ابن عباس وما قيل فيه. أما الدراسات الحديثة فلم أجد شيئًا مع البحث، سوى رسالة ماجستير بعنوان: الآثار الواردة عن عكرمة مولى ابن عباس في العقيدة جمعًا ودراسة. وهي لا تزال قيد البحث والدراسة.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الاستقصائي، مع التحليل والنقد.

خطة البحث:

يتكون هذا المبحث من تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: ترجمة عكرمة رحمه الله: أصله ومنشأه، مكانته وحياته العلمية ، روايته للحديث وما قيل فيها، وفاته.

المبحث الأول: الأقوال في نسبة رأي الخوارج إلى عكرمة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من نسب رأي الخوارج إلى عكرمة.

المطلب الثاني: من نفى عن عكرمة رأي الخوارج وأبطله.

المبحث الثاني: المقالة المنسوبة إلى عكرمة من مقالات الخوارج.

المبحث الثالث: الترجيح والتوجيه في هذه المسألة.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

المراجع.

الفهارس.

التمهيد:

ترجمة عكرمة رحمه الله: أصله ومنشأه، مكانته وحياته العلمية مع ابن عباس وبعدها، وفاته[1].

أولاً: أصله ومنشأه.

هو عكرمة بن عبد الله، يُكنى بأبي عبدالله، وأصله من البربر من أهل المغرب. جاء إلى العرق من تلك النواحي. كان مملوكًا لحُصين بن الحر العنبري، فوهبه لابن عباس رضي الله عنهما حين ولي البصرة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ثانيًا: مكانته العلمية.

روى عن ابن عباس وابن عمر وجمع من الصحابة، وعنه الشعبي وعطاء ومجاهد والزهري وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم. وكان من أقرانه عند ابن عباس سعيد بن جبير وطاووس وعطاء ومجاهد وجابر بن زيد.

اجتهد ابن عباس في تعليمه وتحفيظه القرآن والعلم حتى أصبح أعلم الناس بعلم حبر الأمة ابن عباس. يقول عكرمة: كان ابن عباس يجعل في رجلي الكبل يعلمني القرآن ويعلمني السنة. وقال عمرو بن دينار: دفع إلي جابر بن زيد مسائل أسأل عنها عكرمة ، وجعل يقول: هذا عكرمة هذا مولى ابن عباس، هذا البحر فسلوه. وكان أبو الشعثاء يقول: هذا مولى ابن عباس هذا أعلم الناس.

مات ابن عباس وعكرمة عبدٌ، فاشتراه خالد بن يزيد بن معاوية من علي بن عبد الله بن عباس بأربعة آلاف دينار ، فبلغ ذلك عكرمة ، فأتى عليًا –ابن عبد الله بن عباس– ، فقال: بعتني بأربعة آلاف دينار؟ قال: نعم. قال: أما إنه ما خير لك؛ بعت علم أبيك بأربعة آلاف دينار فراح علي إلى خالد فاستقاله فأقاله فأعتقه.

يقول عكرمة: طلبتُ العلم أربعين سنة، وكنت أفتي بالباب وابن عباس في الدار. وكان ابن عباس يقول له: انطلق فأفت الناس وأنا لك عون.

---

(١) **مصادر الترجمة:** الطبقات الكبرى (٢٨٧،٢٨٨/٥)، التاريخ الكبير (٤٩/٧)، المعرفة والتاريخ (٥/٢-١٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٦٩/٦)، التمهيد لابن عبد البر (٢٧/٢-٤١). جزء فيه ذكر حال عكرمة، للمنذري (ص١٥-٢٠، ٣٣-٣٥)، وفيات الأعيان (٢٦٥/٣)، تهذيب الكمال (٢٦٤/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٢/٥-٣٦)، شذرات الذهب (٣٢/٢).

وقال عثمان بن حكيم: كنتُ جالسًا مع أبي أمامة بن سهل بن حنيف إذ جاء عكرمة، فقال: يا أبا أمامة أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عني عكرمة فصدقوه، فإنه لم يكذب علي؟ فقال أبو أمامة: نعم.

وقيل لسعيد بن جبير: تعلم أحدا أعلم منك؟ قال: نعم، عكرمة. وقال الشعبي: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة.

قال أيوب السختياني: اجتمع حفاظ ابن عباس فيهم سعيد بن جبير وعطاء وطاوس على عكرمة، فقعدوا فجلسوا يسألونه عن حديث ابن عباس، قال: وكلما حدثهم حديثا، قال سعيد بن جبير هكذا، فعقد ثلاثين – بعقد أصابعه ، إشارة على جودة حفظه–.

قال أبو بكر المروذي: قلت لأحمد بن حنبل: يحتج بحديث عكرمة؟ فقال: نعم، يحتج به.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين: فعكرمة أحب إليك عن ابن عباس أو عبيد الله بن عبد الله؟ فقال: كلاهما، ولم يخير. قلت: فعكرمة أو سعيد بن جبير؟ فقال: ثقة وثقة، ولم يخير.

قال عثمان: عبيد الله أجل من عكرمة.

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن يحيى بن معين: إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام.

قال أبو عبد الله المروزي قد أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا منهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ويحيى بن معين ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال لي عكرمة عندنا إمام الدنيا وتعجب من سؤالي إياه.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس: كيف هو؟ قال: ثقة. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات. والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فلسبب رأيه، قيل لأبي: فموالي ابن عباس؟ فقال: كريب وسميع وشعبة وعكرمة، وعكرمة أعلاهم. قال: وسئل أبي عن عكرمة وسعيد بن جبير أيهما أعلم بالتفسير؟ فقال: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة.

قال البخاري : ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة.

* **من أقوال عكرمة** رحمه الله: إن للعلم ثمنا فأعطوه ثمنه. قالوا: وما ثمنه يا أبا عبد الله؟ قال: **ثمنه أن يضعه عند من يحسن حفظه، ولا يضيعه.**

وقال سليمان الأحول: لقيت عكرمة ومعه ابن له، فقلت له: أيحفظ هذا من حديثك شئيا؟ فقال: إنه يقال: **إن أزهد الناس في عالم أهله.**

– **وفاته:** توفي عكرمة رحمه الله سنة أربع ومائة ، وقيل خمس ومائة – وهو الأشهر–، وقيل ست ومائة، وقيل سبع ومائة، وهو ابن ثمانين سنة. وتوفي معه في اليوم نفسه الشاعر كُثيّر عزّة –وهو متشيع– ، فقيل: مات أفقه الناس ومات أشعر الناس.

المبحث الأول: الأقوال في نسبة رأي الخوارج إلى عكرمة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من نسب رأي الخوارج إلى عكرمة

أولاً: عطاء بن أبي رباح:

قال عُمر بن قيس المكي، عن عطاء: **كان عكرمة إباضيًا**(١).

التعليق:

أخرج هذا الأثر ابن عساكر في تاريخ دمشق بسنده إلى عُمر بن قيس، عن عطاء، وهو عُمر بن قيس الملقّب بسندل مولى آل الزبير. ضعيف متروك الحديث، قال عنه الإمام أحمد متروك الحديث، واستنكر يحيى بن معين حديثه عن عطاء وغيره. فهذا الأثر عن عطاء في عكرمة ضعيف لضعف عمر بن قيس(٢).

ثانيًا: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي:

نقل يعقوب بن سفيان عن شيخه محمد بن عبد الرحيم قال: سمعت عليًا -يعني ابن المديني- وحكى عن يعقوب الحضرمي عن جده قال: وقف عكرمة على باب المسجد فقال: ما فيه إلا كافر. قال: **وكان عكرمة يرى رأي الأباضية**(٣).

التعليق:

يعقوب الحضرمي ؛ هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي، صدوق عند أحمد وأبي حاتم، وقال ابن سعد: ليس هو عندهم بذاك الثبت، يذكرون أنه حدث عن الرجال، لقيهم وهو صغير، توفي سنة ٢٠٥هـ(٤)، فهو علة هذا الأثر.

وجدُّه هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، من أئمة الإقراء واللغة روى عن أنس بن مالك، و كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، ذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة ١٢٩هـ(٥).

وفي هذا الأثر يعقوب الحضرمي، فهو مطعونٌ فيه كما سبق.

---

(١) تاريخ دمشق (١٢٠/٤١)، تهذيب الكمال (٣٧٨/٢١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/٦-١٠)، تهذيب التهذيب (٤٩٠/٧).

(٣) المعرفة والتاريخ (١٢/٢)، تاريخ دمشق (١١٨/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٨/٢٠).

(٤) الطبقات الكبرى (٣٠٤/٧)، تهذيب الكمال (٣١٤/٣٢).

(٥) طبقات فحول الشعراء (١٤/١)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (١٠٤/٢)، تهذيب الكمال (٣٠٥/١٤).

ثالثًا: مصعب بن عبد الله الزبيري:

وقال مصعب بن عبد الله الزبيري: **كان عكرمة يرى رأي الخوارج**[١].

التعليق:

أخرج هذا الأثر ابن سعد في الطبقات، وأخرجه ابن عساكر بسنده إلى ابن سعد وتمامه: (وقال مصعب بن عبد الله الزبيري: كان يرى رأي الخوارج، فطلبه بعض ولاة المدينة، فتغيب عند داود بن الحصين حتى مات عنده).

ومصعبٌ هذا هو ابن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، العالم النسابة، أفقه قرشي في النسب، قال ابن أخيه الزبير بن بكار: كان أوجه قريش مروة وعلما وشرفا وبيانا وقدرا. وثقه أحمد والدارقطني وغيرهم. توفي في شوال سنة ٢٣٦هـ[٢].

رابعًا: الإمام أحمد بن حنبل :

١- قال ابن عدي –في الكامل–: حدثنا ابن أبي عصمة، قال: حدثنا أبو طالب أحمد بن حميد، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: قال خالد الحذاء: كلما قال محمد بن سيرين نبئت عن ابن عباسٍ فإنما رواه عن عكرمة. قلت[٣]: لم يكن يسمي عكرمة؟ قال: لا، محمد ومالك لا يسمونه في الحديث إلاَّ أن مالكًا قد سماه في حديث واحد، قلت ما كان شأنه به؟ قال: **كان من أعلم الناس ولكنه كان يرى رأي الخوارج؛ رأي الصفرية، ولم يدع موضعًا إلاَّ خرج إليه؛ خراسان والشام واليمن ومصر وإفريقية. ويقال إنما أخذ أهل إفريقية رأي الصفرية من عكرمة لما قدم عليهم**[٤].

التعليق:

هذا الأثر لا علة ظاهرة في إسناده، فشيخ ابن عدي هو عبد الوهاب بن عصام – المعروف بابن أبي عصمة– بن الحكم الشيباني أبو صالح العكبري، المتوفى سنة

(١) الطبقات الكبرى (٢٩٣/٥)، تاريخ دمشق (١٢١/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٩/٢٠، ٢٩٠).

(٢) انظر تهذيب التهذيب (١٦٢/١٠).

(٣) القائل هو أبو طالب أحمد بن حميد، وسؤاله للإمام أحمد.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧٠/٦).

٣٠٨هـ، حدث ببغداد، ولم يُذكر فيه تجريح[١]. وشيخه أبو طالب أحمد بن حميد المشكاني هو صاحبُ الإمام أحمد، قال أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال: وأبو طالب صحب أبا عبداللَّه قديما إلى أن مات، وكان أبو عبد اللَّه يكرمه ويقدمه، وكان رجلاً صالحًا فقيرًا صبورًا على الفقر، فعلمه أبو عبد اللَّه مذهب القنوع والاحتراف، ومات قديما بالقرب من موت أبي عبد اللَّه، فلم تقع مسائله إلى الأحداث. توفي سنة ٢٤٤هـ[٢]. فالإسناد ظاهره الصحة.

ورأي الإمام أحمد في نسبة قول الخوارج إلى عكرمة جاء هنا مجزومًا به، وبتحديد قول الصفرية من الخوارج، وكذا في المواضع التي خرج إليها عكرمة.

وهذا الأثر للإمام أحمد هو أقوى طريق يُتهم به عكرمة بالأخذ برأي الخوارج.

٢- قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: سألت أحمد بن حنبل عن عكرمة، قال: كان يرى رأي الأباضية، فقال: يقال: إنه كان صفريًّا. قال: قلت لأحمد بن حنبل: كان عكرمة أتى البربر؟ قال: نعم، وأتى خراسان يطوف على الأمراء يأخذ منهم[٣].

التعليق:

هذا الأثر أخرجه ابن عساكر بسنده ذكره المزي في تهذيب الكمال عن الجوزجاني. وفيه أنّ الإمام أحمد جزم بنسبة قول عكرمة بقول الخوارج، لكن تحديد القول الذي قاله جاء غير مجزوم به، ذكر أنه يرى رأي الأباضية ثم ذكر أنه قيل الصفرية وليست الأباضية. كما أن فيه إثبات خروجه إلى بلاد إفريقية وهي بلاد البربر، وهو ما ذكره في الأثر السابق وذكره غيره كما سيأتي. وفيه أيضًا ذِكْر ما أُخِذ على عكرمة من أنه يتعرض لهدايا الأمراء وعطاياهم.

خامسًا: أبو الأسود:

١- قال ابن عدي – في الكامل-: حدَّثنا علان الصيقل، حدَّثنا ابن أبي مريم، حدَّثنا عمي، حدَّثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود قال: كنتُ أول من سبب لعكرمة الخروج إلى

(١) تاريخ بغداد (٢٨٦/١٢).

(٢) تاريخ بغداد (١٩٨/٥).

(٣) تاريخ دمشق (١٢١/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٨/٢٠).

المغرب وذاك أني قدمت من مصر إلى المدينة فلقيني عكرمة وسألني عن أهل المغرب فأخبرته بغفلتهم، قال فخرج إليهم فكان أول ما حدث فيهم رأي الصفرية[١].

التعليق:

هذا الأثر هو من رواية محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أبو الأسود روى له الجماعة ووثقه جمع من المحدثين، توفي سنة ١٣٧هـ وقيل ١٣٢هـ[٢]. رواه عنه عبد الله بن لهيعة، وابن لهيعة مختلف فيه بين المحدثين، منهم من يحمل صحة حديثه إذا روى عنه العبادلة، ومنهم من يضعفه في كل حال كأبي حاتم وأبي زرعة، وقالا: يكتب حديثه للاعتبار، ويرى ضعفه ابن مهدي ويحيى بن سعيد، وقال الجوزجاني: لا نور على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به [٣].

وأحمد بن سعد بن أبي مريم محدث روى عنه بقي بن مخلد، وعمّه سعيد بن الحكم بن أبي مريم وثقه جمعٌ من المحدثين كأبي حاتم وابن معين والنسائي وغيرهم[٤]. وعلان الصيقل هو علي بن أحمد بن سليمان المصري إمام ثقة وأحد كبراء العدول كما قاله ابن يونس[٥].

وهذا الأثر عن أبي الأسود ضعيف لضعف ابن لهيعة على قول أكثر المحدثين.

وفيه بيان أنّ سبب خروج عكرمة إلى إفريقية هو خروجه للدعوة، لأن أبا الأسود لم يكن متأثرًا برأي الخوارج، وإنما بيّن له غفلة أهل المغرب، أي عن العلم والدين، فخرج إليهم داعيًا فكان بعدها ظهور رأيه برأي الصفرية؛ هذا ما يُفهم من كلام أبي الأسود –على فرض صحة الأثر–. وفي الأثر القادم فيه أن أبا الأسود كان هو سبب خروج عكرمة إلى مصر ثم إلى المغرب.

٢–حَدَّثَنا محمد بن يحيى بن آدم، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بن أبي داود، قال: حدَّثنا ابن أبي مريم، قال: حَدَّثَنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود قال: أنا أول من أقدم عكرمة مصر،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧١/٦)، تهذيب الكمال (٢٧٧/٢٠).

(٢) تهذيب الكمال (٦٤٧/٢٥).

(٣) تهذيب الكمال (٤٨٧/١٥) (٦٢٤/٢٥)، ميزان الاعتدال (١٦٨/٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١٨/٤) (٢٩/١)، وانظر سير أعلام النبلاء (٣٢٧/١٠) (٣١١/١٢) (٤٩٦/١٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤٩٦/١٤).

وقال: جعلت أطري له مصر، –قال وكان جليسا له– قال: فقدم مصر ثُمَّ خرج إلى المغرب [١].

التعليق:

هذا الأثر فيه ابن لهيعة وهو ضعيف؛ يردُّ روايته جمع من المحدثين كما سبق ذكره في الأثر السابق. وفيه أن خروج عكرمة كان لمصر أولاً ثم للمغرب. وقول أبي الأسود (جعلت أطري له مصر) أي أدلُّه على الذهاب إليها.

وحول خروج عكرمة إلى مصر ثم إلى المغرب أخرج ابن عدي بسنده[٢] عن عبد الغفار بن داود قال: قلت لابن لهيعة كيف سمع أخوك – يعني عيسى– من عكرمة ولم تسمع أنت منه، قال: كان أخي أكبر مني ومر بنا عكرمة إلى إفريقية وأنا بن سبع سنين. وابن لهيعة مصري.

وقد جاء هذا الأثر عند المزي أيضا في تهذيب الكمال[٣] بحكاية أخرى من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: أنا أول من هيج عكرمة على السير إلى أفريقية، قلت له: أنا أعرف قوما لو أتيتهم. قال أبو الأسود: فلقيني جليس له، فقال: هو ذا عكرمة يتجهز إلى أفريقية. قال: فلما قدم عليهم اتهموه، قال: وكان قليل العقل خفيفا كان قد سمع الحديث من رجلين، وكان إذا سئل حدث به عن رجل ثم يسأل عنه بعد ذلك، فيحدث به عن الآخر، وكانوا يقولون: ما أكذبه، فشكوا ذلك إلى إسماعيل بن عبيد الأنصاري، وكان له فضل وورع، فقال: لا بأس به أنا أشفيكم منه، فبعث إليه، فقال له: كيف سمعت ابن عباس يقول في كذا وكذا، فقال: كذاو كذا، فقال إسماعيل: صدقت سألت عنها ابن عباس، فقال: هكذا. قال ابن لهيعة: وكان يحدث برأي نجدة الحروري، وأتاه فأقام عنده ستة أشهر، ثم أتى ابن عباس فسلم عليه فقال ابن عباس، قد جاء الخبيث.

وهذا الأثر يحمل الجواب في نفسه على ما اتُهم به عكرمة في رأيه وروايته؛ ففيه علتان في سنده: **أولاهما:** ضعف سنده لأن مدار رواية أبي الأسود على ابن لهيعة وهو مردود الحديث كما تقدم.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧٣/٦).

(٢) المصدر السابق (٤٧١/٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢٧٧/٢٠).

وثانيهما: أن إسماعيل بن عبيد الأنصاري لم يسمع من ابن عباس، وهو لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال الذهبي مقبول لم يترك[١].

وأمَّا متنه: ففيه نكارة، حيث إن اتهام عكرمة في عقله وروايته تردّه مكانة عكرمة عند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وعند أقرانه، وقبولهم روايته وكثرة الآخذين عنه، وشهرته العلمية التي أطبق عليها الرواة والإخباريون. فكيف يمكن أن تُقابل هذه المكانة برواية واهية ضعيفة فيها نكارة وتناقض كما في الأثر نفسه، إذ في المتن نفسه ردٌّ على من قدح في رواية عكرمة –إذا قبلنا سماع إسماعيل بن عبيد من ابن عباس–، حيث إن ما حدثهم به عكرمة قد صدقه إسماعيل بن عبيد وصححه، فكيف يكون كلام أبي الأسود مستقيمًا في عكرمة. فاضطراب المتن ونكارته، وضعف سند الأثر كافٍ في ردِّ هذا الأثر.

وسيأتي في مطلب الترجيح ما ينقض اتهام ابن الأسود لعكرمة على فرض صحة روايته.

سادسًا : يحيى بن بكير:

قال يعقوب بن سفيان: سمعت ابن بكير يقول: قدم عكرمة مصر، وهو يريد المغرب، ونزل هذه الدار، وأومأ إلى دار إلى جانب دار ابن بكير، وخرج إلى المغرب، فالخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا[٢].

التعليق:

ابن بكيرٍ هذا هو يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، مولاهم، روى له البخاري، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ضعيف. توفي سنة ٢٣١هـ[٣]. روى له يعقوب بن سفيان في مواضع كثيرة من تاريخه. والبخاري لم يخرج له إلا ما وافقه عليه الثقات[٤]. فروايته في هذ الأثر ليست عاضدة للروايات الأخرى، وإنما يتوقف صحتها على صحة الروايات الأخرى.

(١) الثقات، لابن حبان (٢٨/٦)، الكاشف، للذهبي (٢٤٨/١).

(٢) المعرفة والتاريخ (٧/٢)، تهذيب الكمال (٢٧٧/٢٠).

(٣) الجرح والتعديل (١٦٥/٩)، تهذيب الكمال (٤٠١/٣١).

(٤) ذكر ذلك ابن حجر في مقدمة فتح الباري (٤٥٢/١).

سابعًا : يحيى بن معين:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة، لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية[١].

التعليق:

يحيى بن معين الغطفاني مولاهم، إمام الجرح والتعديل، كتب بيده ألف ألف حديث، كان أحمد يستثبته ويقول: أعلم الناس بالرجال. توفي سنة ٢٣٣هـ[٢]. وهو هنا يحكي ما حكاه الإمام أحمد عن سبب عدم تسمية مالك لعكرمة، وإلا فسيأتي رأي ابن معين مخالفًا لهذه الرواية.

ثامنًا: علي بن المديني:

قال يعقوب بن سفيان الفسوي: قال علي بن المديني: كان عكرمة يرى رأي نجدة الحروري[٣].

وقال محمد بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: لم يسم مالك عكرمة في شيء من كتبه إلا في حديث ثور عن عكرمة عن ابن عباس في الرجل يصيب أهله، يعني وهو محرم، قال: يصوم ويهدي، فكأنه ذهب إلى أنه يرى رأي الخوارج، وكان يقول في كتبه: رجل[٤].

التعليق:

علي بن المديني الإمام الحافظ الثقة، المتوفى سنة ٢٣٤هـ، قال عنه أبو حاتم : كان علي علما في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يسميه إنما يكنيه تبجيلا له، وما سمعت أحمد سماه قط[٥].

وفي هذه الحكاية لعلي بن المديني يتضح الاختلاف فيما نسب إلى عكرمة من رأي الخوارج، أهو قول نجدة الحروري أم قول الأباضية.

---

(١) التاريخ الكبير (١٩٤/٢)، تهذيب الكمال (٢٧٧/٢٠).

(٢) تهذيب الكمال (٥٤٣/٣١).

(٣) المعرفة والتاريخ (٧/٢)، تهذيب الكمال (٢٧٧/٢٠).

(٤) تاريخ دمشق (١١٦/٤١)، تهذيب الكمال (٢٨٣/٢٠).

(٥) تهذيب الكمال (٥/٢١).

المطلب الثاني: من نفى عنه نسبة رأي الخوارج وأبطلها

أولاً: يحيى بن معين.

قال أبو العباس الدوري: قال يحيى وبلغنا عن عكرمة أنه كان لا يقول هذا وهذا باطل(١).

التعليق:

سبق ذكر ما رُوِيَ عن ابن معين في قول عكرمة بقول الخوارج، وهذا الأثر الوارد؛ ذكره الدوري بعد نفي يحيى ابن معين رأي الخوارج عن جابر بن زيد، قال الدوري: (سمعت يحيى يقول في حديث جابر بن زيد الذي يرويه أبو هلال عن جابر بن زيد أنه دخل عليه فقال له في رأى الخوارج فقال إني أبرأ إلى الله منه)، ثم نفى ابن معين عن عكرمة.

ثانيًا: العجلي.

قال أبو الحسن العجلي: (عكرمة مولى بن عباس مكي تابعي ثقة وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية ، وهو تابعي) (٢).

التعليق:

العجلي هو أبو الحسن أحمد بن عبد الله، من الأئمة الحفاظ، صاحب كتاب الثقات، يقول الدوري: كنا نعده مثل أحمد ويحيى ابن معين. توفي سنة ٢٦١هـ.

ثالثًا: ابن جرير الطبري.

قال ابن جرير الطبري رحمه الله : (وأما ما نُسِبَ إليه عكرمة من مذهب الصفرية، فإنه لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة نحلة ثبت(٣) عليه ما ادعي عليه من ذلك ونُحِلَهُ؛ يجب علينا إسقاط عدالته وإبطال شهادته وترك الاحتجاج بروايته؛ لزمنا ترك الاحتجاج برواية كل من نقل عنه أثر من محدثي الأمصار كلها، لأنه لا أحد منهم إلا وقد نسبه ناسبون إلى ما يرغب به عنه قوم ويرتضيه له آخرون) (٤).

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (١٠٦/٣).

(٢) الثقات (١٤٥/٢).

(٣) قال المحقق: في الأصل (لم تثبت عنه) وصححها المحقق من نص فتح الباري (٤٢٨/١).

(٤) جزء فيه ذكر حال عكرمة، للمنذري (ص ٣٨).

التعليق:

نقل المنذري هذا النص عن الإمام المفسر المشهور محمد بن جعفر بن جرير الطبري ت ٣١١هـ في الدفاع عن عكرمة فيما نُسب إليه، وقد قال هذا الكلام على فرض التسليم. ومعلومٌ أن الطبري ممن ألف في الدفاع عن عكرمة رحمه الله.

رابعًا: ابن عبد البر.

قال أبو عمر ابن عبد البر: (عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب، ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج، **وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله**) [١].

التعليق:

ابن عبد البر هو أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي من أئمة المالكية، ومن أعلم الناس بقول مالك، ت٤٦٣هـ. أبطل رحمه الله اتهام عكرمة بقول الخوارج، وبين أنه لا حجة لمن اتهم عكرمة بذلك. وقد علل عدم ذكر رواية مالك عنه.

خامسًا: ابن حجر.

قال ابن حجر: (فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه **لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه**) [٢].

وقال في شرحه لقول ابن عباس: أن ناسًا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين على عهد رسول الله ﷺ يأتي السهم فيرمى به فيصيب أحدهم فيقتله أو يضرب فيقتل فأنزل الله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ﴾؛ قال ابن حجر: **وفي هذه القصة دلالة على براءة عكرمة مما ينسب إليه من رأى الخوارج؛ لأنه بالغ في النهي عن قتال المسلمين وتكثير سواد من يقاتلهم**[٣]. وسيأتي الكلام على هذا الحديث في مبحث الترجيح.

---

(١) التمهيد (٢٧/٢).

(٢) فتح الباري (٤٢٥/١).

(٣) المصدر السابق (٢٦٣/٨).

المبحث الثاني: المقالة المنسوبة إلى عكرمة من مقالات الخوارج

تعددت الأقوال في مقالة الخوارج التي نُسبت إلى عكرمة كما سبق في الروايات، فقد نسبه عطاء وعبد الله بن إسحاق الحضرمي إلى الأباضية[١]، ونسبه الإمام أحمد إلى الصفرية[٢]، وسئل عن انتحاله الأباضية فقال: يقال إنه كان صفريًا. وكذا قال أبو الأسود ويحيى بن معين. ونسبه علي بن المديني إلى انتحال رأي نجدة الحروري[٣]. وجاء عن الحسن بن عطية القرشي الكوفي قال: سمعت أبا مريم يقول: كان عكرمة بيهسيًا[٤][٥].

وهذا الاختلاف في ماهية القول الذي قال به عكرمة يدل على ضعف هذه النسبة التي نُسبت إليه. فبين هذه المذاهب الخارجية من الاختلاف في قتل المخالف الأمر الواضح البين. ونرى أن أكثر ما نُسب إلى عكرمة هو قول الصفرية؛ قال به أحمد وأبو الأسود وابن معين، والصفرية لا يرون قتل أطفال ونساء وشيوخ المخالفين[٦]. وهذا الاختلاف على ما نُسب إلى عكرمة يُخالف ما سبق ذكره عن الحضرمي أنه وقف على باب

---

(١) أتباع عبد الله بن أباض، من فرق الخوارج. توقفوا في أطفال المشركين، افترقت إلى عدة فرق كالحفصية والحارثية. انظر مقالات الإسلاميين (١٠٢/١، ١٠٣)، التبصير في الدين (ص٥٨)، الملل والنحل (١٣٥/١، ١٣٦).

(٢) أتباع زياد بن الأصفر، خالفوا الأزارقة بأنهم لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم. وقد افترقوا إلى فرق وافقوا فيها بعض مقالات الخوارج الأخرى كالقول بأن المقام عليه الحد ليس بكافر. انظر مقالات الإسلاميين (١٠١/١)، الفرق بين الفرق (ص ٦١، ٦٢)، التبصير في الدين (ص٥٣، ٥٤)، الملل والنحل (١٣٢/١)

(٣) أتباع نجدة بن عامر الحنفي، أشهرهم أبو فديك وعطية بن الأسود.أجمع النجدات على أنه لا حاجة للناس بالإمام إذا تناصف الناس الحقوق. وقد استحلّ نجدة دماء المقيمين في دار التقيّة، وأكفروا من قال بكفر القعدة منهم عن الهجرة ويرون أن الإصرار على الصغيرة كفر، وعدم الإصرار على الكبائر معصية ليس بكفر. انظر مقالات الإسلاميين (٩٠/١-٩٢)، الفرق بين الفرق (٥٨-٦٠)، التبصير في الدين (٥٢-٥٣)، الملل والنحل (١٢٢/١-١٢٣).

(٤) تهذيب الكمال (٢٧٨/٢٠).

(٥) أصحاب أبي بيهس هيصم بن عامر –وقيل جابر–وكان قد كفّر رجلاً من الأباضية. وترى البيهسية أنَّ صاحب الذنب لا يُكفَّر حتى يقيم الحاكم عليه الحد، وقال بعضهم إن الحاكم إذا كفر كفرت الرعية. انظر مقالات الإسلاميين (١١٤/١)، الفرق بين الفرق (ص ٧٤)، الملل والنحل (١٢٥/١، ١٢٦)

(٦) **مقالات الإسلاميين** (١٠١/١)، **الفرق بين الفرق** (ص ٦١، ٦٢)، **التبصير في الدين** (ص٥٣، ٥٤)، **الملل والنحل** (١٣٢/١).

المسجد فقال ما فيه إلاكافر، وكذلك ما رويَ عن عن خالد بن أبي عمران: دخل علينا عكرمة مولى ابن عباس بأفريقية في وقت الموسم، فقال: وددت أني اليوم بالموسم، بيدي حربة أضرب بها يمينا وشمالا، وفي رواية: فأعترض بها من شهد الموسم، قال خالد: فمن يومئذ رفض به أهل أفريقية[1].

(١) تهذيب الكمال (٢٠/٢٧٨-٢٧٩)، سير أعلام النبلاء (٥/٢٢).

المبحث الثالث: الترجيح والتوجيه في هذه المسألة

بعد عرض الأقوال التي نسبت رأي الخوارج إلى عكرمة، والأقوال التي برأته من ذلك، أعرض هنا الترجيح في هذه المسألة بعد أن أذكر التوجيه والإجابة عما سبق من الأقوال.

الأقوال التي نسبت رأي الخوارج إلى عكرمة بينها تباين في الصحة والحكاية، فمنها الصحيح ظاهرًا ومنها الضعيف. ومنها ما يُبين أنه كان داعيةً إلى رأي الخوارج عاملاً به مكفرًا، ومنها ما ينسب إليه على وجه الصيغة والتمريض. وإليك أوجه التفصيل فيها:

فقول عطاء ، لا يثبت لضعف عمرو بن قيس، كما تقدم، إذ هو متروك الحديث، ولهذا لا يُعتمد على هذا القول في نسبة رأي الخوارج إلى عكرمة.

وأمّا قول عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي؛ ففيه يعقوب الحضرمي طعن فيه ابن سعد وغيره. والراوي عن يعقوب هو علي بن المديني الذي نسب في رواية أخرى رأي نجدة بن عامر – وليس الأباضية كما في رواية الحضرمي – إلى عكرمة. فلا يمكن الاعتماد على هذه الرواية في تصحيح هذه النسبة إلى عكرمة.

وأما رواية أبي الأسود فهي ضعيفة واهية لضعف ابن لهيعة، وجاءت بروايات منكرة متنا وسندًا وقد سبق الكلام والإجابة عنها في موضعه.

وأما رواية يحيى بن بكير؛ فيحيى لا يحتج بحديثه، ولا يكتب كما قال أبو حاتم. فهاتان الروايتان– أبو الأسود ويحيى– لا يصح الاعتماد عليهما في نسبة رأي الخوراج إلى عكرمة.

وأما رواية يحيى بن معين فهي منقوضة بروايته الثانية التي يُبرأ فيها عكرمة كما سبق في مبحث الذين نفوا هذه النسبة إلى عكرمة .

كل هذه الروايات السابقة لا تستقل بصحة نسبة هذا الرأي إلى عكرمة.

أما رواية الإمام أحمد ومصعب الزبيري وعلي بن المديني، فهي أصحّ ما في هذه النسبة، وتوضيح ذلك كما يلي:

رواية مصعب الزبيري رواية صحيحة السند رواها ابن سعد عنه، ليس في ظاهرها مطعن، والزبيري وإن كان معدودًا فيمن يتساهل في الروايات والأخبار في كتابه نسب

قريش[1]، إلا أن روايته هنا جاءت موافقة لما نقله أحمد وابن المديني وغيره. فلم ينفرد بهذا الخبر حتى تُرد حكايته.

ورواية الإمام أحمد جاءت من طريقين صحيحين كما سبق توضيح صحتهما، الأول مسندة صريح في النِّسبة لعكرمة والثاني لا سند لها جاءت بصيغة التمريض.

وأما رواية علي بن المديني التي تنسبه إلى رأي نجدة بن عامر، فهي تخالف حكايته عن يعقوب الحضرمي في نسبته إلى الأباضية من جهة الاضطراب في النسبة للمقالة، لكنها تبقى مقبولة وإن لم تكن مسندة لأنها جاءت موافقة للروايات الكثيرة المشهورة في نسبة رأي الخوارج لعكرمة على وجه العموم.

لهذا أصح ما في هذه النسبة لعكرمة هي رواية مصعب الزبيري والإمام أحمد وابن المديني. ويعضد ذلك ما كان من عمل الإمام مالك من أنه لم يحتج بحديثه لمذهبه، كما نصّ على ذلك ابن ناصر الدين حيث قال: (احتج أحمد، ويحيى، والبخاريّ، والجمهور بما روى، وأعرض عنه مالك لمذهبه، وما كان يرى) [2]، وجعل ابن عبد البر هذا احتمالاً، بل هو السبب الصحيح، لأن مالكًا أخرج له في موضع واحد في موطأه.

وهذه الروايات الصحيحة التي تسندُ الروايات الضعيفة هي رواياتٌ تجعل نسبة رأي الخوارج إلى عكرمة نسبةً مشهورة في كتب التراجم.

لكن هذه الشهرة يقف أمامها عدة أمور :

الأمر الأول: ثبت عن عكرمة – رحمه الله– ما يخالف الأخذ بأصول الخوارج؛ لاسيما في مسألة تكفير الناس وقتالهم، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود، قال: قُطِعَ على أهل المدينة بعث، فاكتتبت فيه، فلقيت عكرمة، مولى ابن عباس فأخبرته، فنهاني عن ذلك أشد النهي، ثم قال: أخبرني ابن عباس: (أن ناسًا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين، على عهد رسول الله ﷺ، يأتي السهم فيرمى به فيصيب أحدهم، فيقتله –أو يضرب فيقتل)– فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى

(١) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص ٤٤٥.

(٢) شذرات الذهب (٣٣/٢).

ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ٩٧][١]. أي أنَّهم أُلزموا بإخراج جيش لقتال أهل الشام وكان ذلك في خلافة عبد الله بن الزبير على مكة ؛ قال الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث: (وفي هذه القصة دلالة على براءة عكرمة مما ينسب إليه من رأى الخوارج؛ لأنه بالغ في النهى عن قتال المسلمين وتكثير سواد من يقاتلهم)[٢].

الأمر الثاني: إذا قبلنا هذه الروايات التي تَنسبُ رأي الخوارج إلى عكرمة، لثبوتها وصحتها، فهي مقابَلَة أيضًا بروايات تنفي عن عكرمة هذا الرأي، من أئمة معتبرين، فهذا يحيى ابن معين والعجلي والطبري وابن عبد البر وابن حجر قد نفوا هذه التهمة على وجه الخصوص. فإن لم تترجّح هذه الروايات النافية على المثبتة فهي مساوية لها في العلم، فإنه مع النافين علم وتفصيل كما أن مع المثبتين علم وتفصيل.

الأمر الثالث: غاية ما يُمكن أن يُحمل عليه اتهام عكرمة برأي الخوارج هو تشدُّدُهُ في بعض الفتاوى، من مثل ما ذكره ابن عبد البر في التمهيد قال : (وقال أبو العرب[٣] سمعتُ قدامة بن محمد يقول كان خلفاء بني أمية يرسلون إلى المغرب يطلبون جلود الخرفان التي لم تولد بعد العسلية، قال فربما ذبحت المائة شاة فلا يوجد في بطنها إلا واحد عسلي كانوا يتخذون منها الفراء فكان عكرمة يستعظم ذلك ويقول هذا كفر، هذا شرك. فأخذ ذلك عنه الصفرية والإباضية فكفروا الناس بالذنوب، قال أبو عمر: لهذا كان سحنون يقول: يزعمون أن عكرمة مولى ابن عباس أضل المغرب) [٤].

فهذا نصٌّ مهمٌ من ابن عبد البر في خبر اتهام عكرمة بنشر رأي الخوارج في المغرب، يفيد هذا النص أنّ عكرمة كان يستنكر هذه الأفعال التي يقوم بها الولاة، ويصفها بالكفر والشرك، ولا يقطع بأنه أراد تكفيرهم وإخراهم من الملّة لمجرد هذه المنكرات، حيث أراد أنها من أعمال الكفار والمشركين. وقد يُحمل على عكرمة مثل هذه الآراء، وهو

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب تفسير القرآن، باب قوله الله: إن الذين توفاهم الملائكة، حديث رقم ٤٥٩٦، وكتاب الفتن: باب من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم، حديث رقم ٧٠٨٥.

(٢) فتح الباري (٢٦٣/٨).

(٣) محمد بن أحمد بن تميم بن تمام بن تميم التميمي. كان جده تمام بن تميم، من أمراء إفريقية، سمع من من جماعة أصحاب سحنون، وأكثر رجال إفريقية. كان ثقة من أبصر أهل وقته. شارك في قتال بني عبيد. توفي سنة ٣٣٣هـ. انظر **ترتيب المدارك** (٣٢٣/٥-٣٢٥)، **سير أعلام النبلاء** (٣٩٤/١٥).

(٤) التمهيد (٣٢/٢).

التشديد في الإنكار والإتيان بألفاظ محتملة. هذا غاية ما يُمكن حملُ نسبة رأي الخوارج إلى عكرمة.

ومثله يقال فيما أورده أهل التراجم في ترجمته: أنه أفتى لمن سأله عن نبيذ الجر بأن كل شربة منه كفرة. ومثله أيضًا ما قيل عنه أنه يُكفِّر بالنظرة [١].

الأمر الرابع: أنَّ عكرمة – رحمه الله – له مقام رفيع عالٍ بسبب علم ابن عباس وأخذه عنه وإجازته له الفتيا كما سبق في ترجمته، كما أنّ له مقامًا بين أقرانه وتلامذته، فلا يُقبل أن يكون عكرمة داعية إلى رأي الخوارج أو منتحلاً لها بسبب روايات أثبتها البعض ونفاها البعض، فمقامه وعلو كعبه مرجِّحٌ لنفي هذه التهمة، فعكرمة أرفع مقامًا من مقام كل من اتهمه بهذا الأمر.

الأمر الخامس: أنَّ عكرمة – رحمه الله – اتُّهِمَ بثلاثة أمور: الكذب، وأخذ المال من الأمراء، والبدعة – رأي الخوارج– . فالأولى لا تثبتُ عليه وقد نفاها جمعٌ من أهل العلم ومقامه من ابن عباس وكثرة روايته وثناء خصومه عليه تنفي ذلك عنه. والثانية قد اعترف بها وبيّن أنه يسعى لرزق بناته، وقال: (أنا لا آخذ من الناس شيئًا إنما آخذ من الأمراء) [٢]، ولو رُدّ لهذا السبب لما قُبلت روايات عدد من المحدثين والأئمة. فهاتان لم تثبت عنه، فكان عكرمةُ محلاً أن لا تثبت عليه الثالثة وهي اتهامه برأي الخوارج، بجامع أن عكرمة أصبح محلاً لاتهام الأقران، وأشار ابن عبد البر في التمهيد إلى هذا ونقل عن المروزي ما كان بين سعيد بن المسيب وعكرمة، وأنه لا يقبل كلام أهل العلم بعضهم في بعض[٣].

قال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن يحيى بن معين: إذا رأيت إنسانًا يقع في عكرمة وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام[٤]. وقال ابن القطان الفاسي: فإن ما قيل في عكرمة هو في الحقيقة شيء لا يلتفت إليه، ولا يعرج أهل العلم عليه، فالحديث على أصله ينبغي أن يكون صحيحًا، فاعلم ذلك[٥].

---

(١) جزء فيه حال عكرمة (ص ٣٠، ٣٢)، تهذيب الكمال (٢٩٢/٢٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢٨٥/٢٠).

(٣) التمهيد (٢٨/٢)، وانظر جامع بيان العلم وفضله (١١٠١/٢).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٣١/٥).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٤٠٩/٥).

ملخص البحث

الحمد لله .. وبعد:

جاء في هذا البحث عرض الأقوال التي نسبت إلى عكرمة التابعي الجليل تلميذ ابن عباسٍ رضي الله عنه القول برأي الخوارج، كما فيه عرض الأقوال التي برّأته من ذلك، مع دراسة هذه الآثار وتوضيحها، وذكر الاختلاف على الرأي المنسوب إليه من آراء الخوارج، ثم التوجيه والترجيح بين هذه الأقوال المتعارضة.

وجاء نتائج البحث على النحو الآتي:

أولاً: القول بنسبة رأي الخوارج إلى عكرمة، قول مشهور في بطون الكتب والتراجم، ولا تكاد تخلو ترجمة له في كتابٍ من ذكره أو الإشارة إليه. وأصح ما في هذه الآثار ما جاء عن مصعب الزبيري والإمام أحمد وعلي بن المديني.

ثانيًا: أنه جاء ما يناقض نسبة هذه الآثار ونفي قوله بقول الخوارج عن ابن معين والعجلي والطبري ، ونفاها أيضًا من المتأخرين ابن عبد البر وابن حجر.

ثالثًا: أن مقام عكرمة واستفاضة مكانته العلمية بين التابعين سببٌ رئيس في عدم ترجيح هذه الرواية المشهورة، وردها. وقد اتُهم عكرمة بغير ذلك، كاتهامه بالكذب على ابن عباس، ومع هذا نفاه أهل العلم عنه، ولم يردوا روايته، بل قبولها، واحتجو بها. مع ما جاء من الاختلاف في تحديد الفرقة التي نُسب قول عكرمة إليها.

رابعًا: حملُ ما ورد من ذلك على تشدد عكرمة في بعض الفتاوى كما ذكر ابن عبد البر في التمهيد.

ختامًا: التوصية بدراسة الآراء المنسوبة إلى التابعين الأجلاء –تلامذة الصحابة الأخيار– والتي هي في الأصل آراء لأهل الفرق المخالفة، وبيان حالها سندًا ومتنًا وما ورد في الجواب عنها، وكيف نُسبت إليهم، لما في ذلك من النفع والفائدة والذب عن أئمة السنة والسلف الصالح.

واللهَ أسأل أن يهدينا للحق والعلم النافع المبارك، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

Research Summary

This search displays the narrations which accused the dignified follower](Altabe'I Algalil) Ekrima, the student of Ibn Abbas (my Allah be pleased him)[that he adapted the revolution on the ruling (Alkhorog), the search includes, too, the opinions which Acquitted him from this accusation, that all with studying these all opinions, and explaining them. My method in that is mentioning the opinion, after that, the refutation of this opinion, and explaining the cause of preponderance one opinion on the other.

The research results were:

١- the allegation that Ekrima one of the (Khawarig) is a famous opinion, and you will find that opinion in all biographies books, and the best narrations in that which was narrated by Mos'ab Alzobairi, Imam Ahmad ibn Hanbal, and Ali ibn Almadini.

٢-the other opinion which refuses attributing this accusation to Ekrima, Ibn Ma'een, Al'egli, Altabari refused these allegations, and Ibn Abdolbar and Ibn Hagar refused them too.

٣-the rank and the reputation of Ekrima are a main reason in refusing and refuting these famous opinion. Ekrema too was accused that he lied on Ibn Abbas, but the scholars refute this opinion, and accept his narration upon Ibn Abbas, and consider it as a proofs.

٤-Ibn Abdolbar mentioned that the reason in accusing Ekrem was his rigorism in Al Fatwa,

٥- The researcher recommends to study the opinions which were related to the Followers (Altabeen, the student of the companions of the prophet), especially these opinions which the contrary sects depend on them, that recommending studying should be by criticism the Sanad (Narrators series) and the Matn (the original text) of that narrations, and discussing these narrations, for the defense of the good Ancestors.

المراجع:

١- إنباه الرواة بأنباه النحاة، أبو الحسن علي القفطي ت ٦٤٦هـ، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ، بيروت.

٢- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي ت٦٢٨هـ، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط١، ١٤١٨هـ.

٣- تاريخ ابن معين – رواية الدوري، يحيى بن معين ت٢٣٣هـ، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط١، ١٣٩٩هـ، مكة المكرمة.

٤- تاريخ دمشق، علي بن الحسن ابن عساكر ت٥٧١هـ، تحقيق عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٥- تاريخ مدينة السلام، أحمد بن علي البغدادي ت ٤٦٣هـ، تحقيق بشار عواد ، دار الغرب، ط١، ١٤٢٢هـ، بيروت.

٦- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد –الدكن.

٧- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تأليف طاهر بن محمد الإسفراييني ت٤٧١هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، بيروت.

٨- ترتيب المدارك وتقريب المسالك في أعلام مذهب الإمام مالك، القاضي عياض اليحصبي ت٥٤٤هـ، تحقيق ابن تاويت الطنجي وآخرين، مطبعة فضالة. المغرب.

٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف ابن عبد البر ت٤٦٣هـ، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ، المغرب.

١٠- تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، دائرة المعارف العثمانية، الأولى ١٣٢٦هـ، الهند، حيدر آباد الدكن.

١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي ت ٧٤٢هـ، د.بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ، بيروت.

١٢- الثقات، محمد بن حبان البستي ت٣٥٤هـ، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ، الهند.

١٣- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، أبو عمر يوسف ابن عبد البر ت٤٦٣هـ، تحقيق فواز زمرلي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ.
١٤- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٥- الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي ت٣٢٧هـ، دائرة المعارف العثمانية ، ط١، ١٢٧١هـ،
١٦- جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت ٦٥٦هـ، تحقيق نظام يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت. (سلسلة لقاء العشر الأواخر من رمضان) رقم ١٤.
١٧- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، بيروت.
١٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ، تحقيق محمد وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٩- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي ت ٢٣٢هـ، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة.
٢٠- الطبقات الكبرى، محمد ابن سعد ت٢٣٠هـ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ط١، ١٩٦٨م بيروت.
٢١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.
٢٢- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، تأليف عبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي الإسفراييني ت ٤٢٩هـ، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، بيروت.
٢٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، محمد عوامة ومحمد نمر الخطيب، دار القبلة ،ط١، ١٤١٣هـ، جدة.
٢٤- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي ت٣٦٥هـ، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ، بيروت.

٢٥- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٦- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي ت٢٧٧هـ، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط٢، ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٧- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ت٣٢٤هـ، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي.
٢٨- الملل والنحل ، تأليف محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ت ٥٤٨هـ، تحقيق محمد بن فتح الله بدران، الطبعة الأولى، مطبعة الأزهر.
٢٩- منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين حتى نهاية القرن الثالث الهجري، د. محمد بن صامل السلمي ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ.
٣٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، ط١، ١٣٨٢هـ، بيروت.
٣١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلّكان البرمكي ت٦٨١هـ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت.